

التغيير الديمقراطي: كيف ومتى!

الحاجة إلى التغيير في لبنان من المسلّمات التي لا جدال فيها. فالنظام القائم أفرز واقعاً مطبوعاً بالطائفية والمذهبية والعشائرية، والفساد المُستشري على كل صعيد في الدولة، والعقم والتسيّب في الإدارة، والعجز المالي المُستمرّ، والتفاوتُ الفادح في مستويات النُمو بين مُختلف المناطق، وشُحوب التجربة الديمقراطية وغياب المُساءلة والمحاسبة على شتى المستويات.

لو وُجدت الممارسة الديمقراطية الفاعلة، مع ما يُلازمها من مُساءلة ومُحاسبة على كل صعيد، لما استشرى العقم والفساد والتسيّب ولَسارت البلاد على طريق النمو المُطرّد. ولكن النظام اللبناني يفتقر إلى الديمقراطية، على وفرة الحريات فيه. والأنظمة اللاديمقراطية تنزع بطبيعة الحال إلى تأييد وجودها فتحول دون التغيير الديمقراطي، إمّا بالقمع والكبت والرشوة وأساليب الحكم الاستخباراتي، كما هي الحال في سائر الأقطار العربية، أو بوقوف الطبقة السياسية، ذات النهج الفئوي المُتحرّج، سداً منيعاً في وجه التغيير نظراً إلى أنّ أيّ تغييرٍ جذري لا يصبّ في مصلحتها، كما هي الحال في لبنان. فما هو السبيل إلى التغيير المنشود في لبنان؟

قالت الإدارة الأميركية إنّها تعترّم أن تجعل من العراق أنموذجاً يُعمّم على كل العالم العربي الذي يفتقر إلى الديمقراطية من أقصاه إلى أقصاه، ولم تقل إنّ لبنان هو الأنموذج الذي يجب أن يُعمّم على المنطقة. ولعل ذلك عائدٌ إلى أنّ الإدارة الأميركية تُدرك، كما نُدرك نحن، أنّ النظام في لبنان ليس ديمقراطياً بالمعنى الصحيح للكلمة، على وفرة الحريات فيه، وقد أخفق في حماية القيم

الإنسانية والحضارية التي تُقام الأنظمة الديمقراطية في العالم من أجل خدمتها وإشاعتها، ومنها الحريات العامة والعدالة والمساواة وسائر حقوق الإنسان في وطنه.

من حَقَّنَا، نحن اللبنانيين، أن نَطْمَحَ إلى تَطْوِيرِ تجربتنا الديمقراطية على النحو الذي يجعل لبنان الأنموذج الديمقراطي الصالح الذي يُحتذى في شتى أرجاء الوطن العربي. فنحن لا نرى أن الأنموذج العراقي الذي قد يولد من رحم الاحتلال الأميركي يمكن أن يكون ذلك الأنموذج الصالح. فالديمقراطية تنبع من إرادة الشعوب ولا تُملَى إِمْلَاءً، والأميركيون لا يهتمُّم أن يكون النظام في العراق ديمقراطياً بقدر ما يهتمُّم أن يكون دمية في يدهم يتمكّنون عبره من إحكام سيطرتهم على النفط العربي، ويفتحون من خلاله الباب على مصراعيه أمام تطبيع العلاقات بين العرب والكيان الصهيوني على كل صعيد. ثم إن الديمقراطية لا تكون هبة إلى الشعب. فباعتبار أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ومن الشعب، فهي لا تكون إلا ثمرة يجنيها الشعب بنضاله من أجل حَقِّه الطبيعي في حكم ذاته بذاته.

والتطلُّع إلى أن يَغْدُو لبنان الأنموذج الديمقراطي الصالح الذي يُحتذى، إنما يفترض أيضاً أن يكون نضال الشعب اللبناني من أجل التغيير الديمقراطي أنموذجاً يُحتذى. ولا بُد من تأطير هذا النضال في صِبْغٍ فاعلة للتلاقي، ورُبما أبعد من التلاقي، بين النخبة المثقفة ومؤسسات المجتمع المدني التي ترى في تفعيل العمل الديمقراطي في لبنان هدفاً أسمى.

أما برنامج عمل هذا النضال فلا بُد أن يكون واسعاً ومُتَشَبِّهاً، مع التركيز على مكامن الخلل في النظام. فمن العوامل المُعْظِلة للتغيير الديمقراطي حياة سياسية مُتَعَثِّرة وغياب آليات المُساءلة والمُحاسبة. إن بسبب قانون انتخاب غير وافٍ بالعرض، أو بسبب المال السياسي الذي أفسد المجتمع، أو بسبب طغيان الانقسامات الفئويّة التي كان من شأنها تغليب الولاء للطائفة على الولاء للدولة والوطن. والمطلوب تحديداً:

أولاً، تَبَيُّ مشروع نظام انتخابي يضمن صحّة التمثيل الشعبي، ويُعْظِل قدر الإمكان الدور الذي يُوَدِّيه المال السياسي في تشويه الانتخابات النيابية، ويُلغِي

ظاهرة المَحَادِل التي طبعت المعارك الانتخابية النيابية في الماضي، والتي تمخّضت عن حكم شبه أوتوقراطي يُسيطر على قراره حَفَنَة من زُعماء الكتل النيابية الكبيرة المنبثقة من المحادِل الانتخابية.

لعل النظام الانتخابي المؤهّل لتحقيق هذه الأهداف هو ذلك الذي يَعتمد قاعدة التمثيل النسبي ويؤمّن شروط تكافؤ الفرص بين المرشّحين، سواء من خلال تحديد سقف عادل للإنفاق الانتخابي أو من خلال وضع ضوابط لِدَوْر الإعلام والإعلان الانتخابيين تضع حدّاً لهيمنة المال السياسي. إنّ تحييد المال السياسي عاملاً حاسماً في الحياة السياسية هو من مُقوّمات أيّ مَسعى جَدِي للتغيير الديمقراطي، ذلك لأنّ التجربة في لبنان أظهرت أن المال السياسي فاسد ومُفسِد، وهو مُعطلّ لانتظام الحياة السياسية، ومُسيء إلى القيم المُجتمعيّة.

ثانياً، القيام بحملات إعلامية تثقيفيّة واسعة لتسليط الأضواء على مَكَامِن الخلل في النظام اللبناني. ولا بُد في هذا السبيل من التركيز على غياب المُساءلة والمُحاسبة الفاعلة في البلاد، فالناخب لا يُحاسب النائب فيُعادِ الاقتراع له تكراراً بصرف النظر عن أدائه أو سِمعته أو سلوكه في الحياة العامّة، والنائب لا يُحاسب السلطة الإجراءية كون الحكومة أساساً نتاج توافُق، حتى لا نقول تَواطؤ، أهل الحَلّ والرَبط، زُعماء الكتل النيابية الكبيرة، وعددهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

والحكومة لا تُحاسب الإدارة مع ما يُسيطر عليها من رَزَايا العقم والتسيّب والفساد، وذلك نظراً إلى أن الإدارة مزروعة بالمحاسبين. والقضاء لا يُحاسب السياسيين فلا يُقدّم على وضع يده على قضيّة من قضايا الرِشوة والسَمسرة والاختلاس وتبديد المال العام، والتي تُضجّ بها أحاديث الناس وكواليس السياسة وأحياناً وسائل الإعلام، علماً بأنّ القضاء لم يتحرّك مرّة واحدة لتطبيق قانون الإثراء غير المشروع على أحدٍ من المسؤولين أو رجال السياسة، وكأنّ القانون لم يكن.

ثالثاً، القيام بعملٍ مُبرمجٍ لمُكافحة الطائفية السياسية في النفوس والنصوص معاً، وربما في النفوس قبل النصوص. وقد أضحت الطائفية متراساً للفساد في البلاد. فإذا ما أُثيرت قضيّة في وجه أيّ سياسيٍ كان هذا السياسي

قَمِيناً بتصوير الأمر وكأنّه يستهدف كرامة طائفته. وكثيراً ما ترتدي المطالبة بالإفراج عن قاتل من القتلة لبوساً طائفيّاً، وتكتسب هذه المطالبة قوّة من عدم ملاحقة أمثال السّجين بما ارتكب من طوائف أُخرى. وإذ تُعطل الطائفية السياسية آليات المُساءلة والمُحاسبة فإنّها تُعطل الديمقراطية الفاعلة. لذا القول إنّ تجاوز الحالة الطائفية هو شرط أساسي من شروط التغيير الديمقراطي.

رابعاً، القيام بحملات تعبويّة تعزيراً لوعي المواطن حقوقه الدستورية والقانونية والطبيعية التي تندرج تحت عنوان حقوق الإنسان علماً بأنّ الحريات، على وفرتها، وهي من حقوق الإنسان، كثيراً ما تكون منقوصة في لبنان إذ تُجهز السلطة بين الفئنة والأخرى على بعض وسائل الإعلام وتستخدم العُنف في تفريق التظاهرات وتُفْرِط أحياناً في مُمارسة صلاحيّاتها في توقيف المواطنين. خامساً، التركيز في الحملات الإعلامية التّعبيويّة على حقّ المواطن، وبالتالي الشعب، في حياة كريمة. وهذا يشمل حقّه في التنمية والتعلّم والعمل الشريف. فالدعوة إلى الإنماء المتوازن ما زالت مُجرّد شعار، والبطالة مُستشريّة، والهجرة مُتنامية. ولقد كان من جرّاء الأزمة الإقتصادية المُتفاقمة، ولا سيما في وجهها الاجتماعي المعيشي، تعميق الفجوة والفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع، فتعاظمت الهوة بين الغني والفقير وضمحلّت الطبقة الوسطى فزحلت سُطور منها إلى حيز الفقر. وقد انصرف جهد الحكومة إلى مُعالجة الأزمة الإقتصادية في جانبها المالي، وأهمّلت إهمالاً شبه كُلّي جانبيها الاجتماعي المعيشي، لا بل إنّ بعض الإجراءات المُتخذة في إطار مُعالجة الأزمة المالية، من مثل استحداث الرسوم والضرائب، كانت على حساب مُفاقمة الأزمة الاجتماعية المعيشية وتعميقها.

كيف الوصول إلى الديمقراطية؟

لَمّا كانت أنظمة الحُكم المُطبقة في جميع الدول العربية غير ديمقراطية، ولمّا كانت الأنظمة اللاديمقراطية تنزع إلى تأييد وجودها، فإننا نرى أنّ اختراق هذا الواقع وشقّ طريق التغيير الديمقراطي لا يكونان إلاّ بالنضال الشعبي سَلِماً. وهذه المُهمّة الجسيمة من المُفترض أن تضطلع بها النُخبة المُثقفة ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها النقابات. أما أدوات النضال السلمي

فمُتعدّدة: قد تبدأ باللقاءات والبيانات وإطلاق المواقف، وتَمُرّ بالمسيرات والإضرابات والاعتصامات وسائر أشكال التحرك الشارعي، وتنتهي في حال الاستعصاء بالعصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب. هذا مع العلم أنّ مثل هذا النضال يحتاج إلى قيادة، على أن تكون غير طائفية.

[النهار في ٧/٦/٢٠٠٣]